ISSN: 2352-9806 مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة EISSN: 2588-2309
المجلد08/العدد 02/السنة 2021/ص ص 212-225

المدرسة الإنجليزية: الصوت المنسي في العلاقات الدولية

The English School: The Forgotten Voice in International Relations

محمد الطاهر عديلة*
جامعة محمد بوضياف، المسيلة
mohamedtahar.adila@univ-msila.dz

تاريخ الإيداع:2021/05/04	تاريخ المراجعة:2021/08/21	تاريخ القبول:2021/08/22

ملخص:

تهدف الدراسة إلى نفض الغبار عن مدرسة عريقة في التنظير للعلاقات الدولية، جرى تهميشها في مختلف المقررات الدراسية، وفي الكتب الأكاديمية والمرجعية في تخصص العلاقات الدولية بمسمياته المختلفة. ورغم أطروحاتها المنادية بعدم الإستقطاب والإنحياز إلى أطروحات الواقعيين التي أعلت من شأن مفهوم القوة، أو إلى أطروحات الليبراليين التي راهنت على دور القانون والأخلاقيات الدولية؛ إلا أنها دائما ما صُنّفت في خانة "الواقعية المُخففة" أو "الرخوة". على المستوى الإمبريقي، أثبتت نهاية الحرب الباردة وما تلاها من أحداث، صحة ما ذهب إليه أنصار المدرسة الإنجليزية من أن الصراع بين القوة والقانون (الأخلاق) في العلاقات الدولية هو صراع أبدي، وأن الإقتصار على أحدهما في فهم وتحليل السياسات الدولية سوف يقود إلى نتائج مضللة.

الكلمات المفتاحية: المدرسة الإنجليزية ؛ العلاقات الدولية ؛ المجتمع الدولي ؛ القوة ؛ القانون.

Abstract:

This study aims to introduce the contributions of the English School in international relations, which called for non-polarization and bias of the realists' theses that focused on the concept of force, or the theses of liberals that relied on the role of international law and ethics. Yet it is categorized as "soft realism". Empirically, the end of the Cold War and the events that followed proved correct what the proponents of the English School argued that the struggle between force and law (morality) in international relations is an eternal struggle, and that focusing on one of them in understanding and analyzing international politics will lead to misleading results.

Keywords : English School ; International Relations ; International Society ; Power ; Law.

* المُؤلف المُراسِل.

www.manaraa.com

مقدمة:

تُعد المدرسة الإنجليزية [1] للعلاقات الدولية أقدم وأهم منافس للتيار الأمريكي السائد (الواقعية والليبرالية معا)، وهي تمثل تقليدًا فكريًا متميزًا قادرا على الجمع بين عناصر من كليهما ووضعها في سياق تاريخي [2]. خلال الفترة الكلاسيكية من تطورها (خمسينيات وثمانينيات القرن العشرين)، كان كل من تشارلز مانينغ، وهربرت باترفيلد، وهيدلي بول، وآدم واتسون، وآر جيه فينسنت الشخصيات البارزة في هذه المدرسة. وفي مرحلة ما بعد الكلاسيكية (التسعينيات فصاعدًا)، كان أبرز كُتَّابِها كل من باري بوزان، وأندرو هوريل، وروبرت جاكسون، وإدوارد كين، وأندرو لينكلايتر، وريتشارد ليتل، وجيمس مايول، وهيدمي سوغانامي، ونيكولاس جيه ويلر.

تعمل المدرسة الإنجليزية على تقديم وصف للعلاقات الدولية يجمع بين النظرية والتاريخ والأخلاق والقوة والوكالة (الفاعل أو الدولة) والبنية (النظام الدولي أو المجتمع الدولي). وإحدى نتائج هذا المستوى من الطموح النظري هي أن حدود المدرسة الإنجليزية غالبًا ما تبدو غير واضحة، وهو ما يفسر جزئيًا الجدل المستمر حول من ينتمي إلى المدرسة من علماء أو منظري العلاقات الدولية؟ وكيف تختلف تفسيراتهم عن التفسيرات النظرية الأخرى المقدمة حول السياسة العالمية [3].

جاءت هذه الدراسة لاستكشاف ما تُقدمه المدرسة الإنجليزية من مفاهيم وافتراضات نظرية لفهم وتحليل العلاقات الدولية، ولتُسلّط الضوء على أهمية أن يعي الباحثون وصناع القرار على حد سواء كيفية الإفادة والتفاعل مع واقع دولي مليء بالتناقض، ربما عنوانه الأبرز هو الصراع والتناقض بين القانون والقوة في العلاقات الدولية. وعليه تتعلق الأسئلة "الإستكشافية" التي نطرحها هنا بمعرفة السياق الذي نشأت فيه المدرسة الإنجليزية؟ وأهم المفاهيم والإفتراضات التي تقدمها لحل مشكلة التناقض بين القانون (الأخلاق) والقوة في العلاقات الدولية؟

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام: يبحث الأول منها في نشأة المدرسة وأهم روادها. ويُشرّح القسم الثاني المفهوم الأساسي والجوهري الذي يقدمه مفكرو المدرسة الإنجليزية، والمتمثل في مفهوم المجتمع الدولي الذي يختلف عن مفهومي النظام الدولي والمجتمع العالمي. بينما يَعرِض القسم الثالث رؤيةَ مفكري المدرسة لطبيعة العلاقات الدولية القائمة على وجود كل من القوة والقانون الدولي معا، ونتائج هذا الوجود المتلازم.

---

[1] هذه التسمية ضيقة للغاية، فهي تتغاضى عن حقيقة أن العديد من الشخصيات البارزة فيها لم يكونوا إنجليزًا، وكثير منهم لم يكونوا حتى من المملكة المتحدة؛ بدلاً من ذلك، كانوا من أستراليا وكندا وجنوب إفريقيا، حتى أن هيدلي بول زعيم هذه المدرسة هو استرالي الجنسية. لهذا السبب، هناك تسميات أخرى أكثر شيوعا من "المدرسة الإنجليزية" أو نظرية "المجتمع الدولي". لكن الاسم الغالب والأكثر تداولا وشيوعا في الأوساط الأكاديمية هو المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية.

[2] Barry Buzan, "From international system to international society: structural realism and regime theory meet the English school", International Organization, Vol. 47, No. 3, 1993, pp. 327-352, p328.

[3] تيم دان، المدرسة الإنجليزية، في تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث (محررون)، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016، ص342.

www.manaraa.com

1- المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية: النشأة والسياق

يَدَّعي أنصار المدرسة الإنجليزية أنها نظرية متميزة للعلاقات الدولية، إذ يعتقد روادها الرئيسيون أنهم جزء من مشروع جماعي يسعى إلى تقديم رؤية واضحة، وبرنامج بحثي واعٍ بذاته، بأجندة منفتحة ومتميزة، حول السياسة العالمية. وهو ما يتجلى في كتابات مفكري وباحثي ما بعد عام 1945 الذين عملوا في جامعات بريطانية رائدة. حيث طوَّر تشارلز مانينغ منهجًا تلعب فيه فكرة المجتمع الدولي دورا بارزا في كيفية رؤية السياسة العالمية وفي تحليلها. وفي الخمسينيات من القرن نفسه، طور مارتن وايت مقاربة اعتبر فيها أن مفهوم المجتمع الدولي يُعتبر طريقا وسطا بين التفسيرات الواقعية ذات المنطق البنيوي (النظامي- الفوضوي)، والتفسيرات الراديكالية (المثالية) التي خططت لإسقاط النظام الدولي ككل، وذلك بالتخلص من فكرة الدولة كبناء وتنظيم سياسي تنتظم حوله الحياة السياسية الدولية والبحث عن شكل سياسي بديل تنتظم فيه كل البشرية، كالدولة أو الحكومة العالمية مثلا. ويعتبر هيدلي بول أبرز منظري المدرسة الإنجليزية بعد مارتن وايت، إذ عَبَّر عن عدم رضاه بالإنحياز إما إلى معسكر الواقعيين أو إلى معسكر المثاليين، واعتقد أنه إن كان مارتن وايت مُحقًا في نقده للمخططات الطوباوية للمثاليين (في إقامة السلام العالمي) فإنه قد أخطأ في استبعاد فكرة أن النظام الدولي يمكن إصلاحه [1].

كان البحث عن تحليل جديد للعلاقات الدولية يختلف عما هو سائد - خاصة في إطار التأثير المتزايد لأطروحات الواقعيين - هو ما دفع هربرت باترفيلد إلى إنشاء اللجنة البريطانية لنظرية السياسة الدولية، حيث اجتمعت هذه اللجنة بانتظام بين الأعوام 1959 و1984. وكان رؤساء اللجنة هم الشخصيات المحورية في الفترة الكلاسيكية: باترفيلد (حتى عام 1968)، ووايت (حتى عام 1972)، وآدم واتسون (حتى عام 1978)، وهيدلي بول حتى وفاته في عام 1984. بعد ذلك، كان يُنظر إلى عمل اللجنة والمتعاطفين معها بشكل متزايد على أنه غير متناسب مع ظهور نظريات جديدة (مثل ما بعد الحداثة والنظرية النقدية) والتخصصات الفرعية (مثل تحليل السياسة الخارجية والاقتصاد السياسي الدولي). وعليه خَفَتَ بريق أفكار هذه المدرسة ولم تعد محل اهتمام باحثي وطلبة العلاقات الدولية، حتى أن مايكل بانكس وستيف سميث (من أبرز علماء العلاقات الدولية في تلك الفترة) وجدا أنه في مراجعة حول "حالة التخصص" في الثمانينيات لم تكن المدرسة الإنجليزية موجودة في أي مكان، كما أنها لم تظهر في النقاشات المبكرة بين الواقعية الجديدة ومنتقديها [2].

بعد عقد من الزمن - أي في فترة التسعينيات - بدأ الاهتمام بالمدرسة الإنجليزية في الظهور من جديد. حيث أدرجت العديد من الكتب المدرسية المؤثرة في العلاقات الدولية - والتي تم نشرها في هذه الفترة - المدرسة الإنجليزية كمقاربة بديلة جنبًا إلى جنب مع مختلف المقاربات النقدية التي بدأت تبرز وتكتسب أنصارا وأتباعا جددا [3]. وانتشرت المساهمات الأصلية في تاريخ ونظرية المجتمع الدولي، واتخذت جميعها المدرسة الإنجليزية كنقطة انطلاق. ويمكن ملاحظة ذلك بالعودة إلى كتابات كل من: جاكسون (1990، 1995)، أرمسترونج (1993)، أوزياندر (1994)،

---

(1) Tim Dunne, The English School, in Robert E. Goodin (ed), The Oxford Handbook of Political Science, Oxford Handbooks Online, Online Publication Date: Sep 2013, In website: https://bit.ly/3x6kOup, (28/04/2021).
(2) Idem.
(3) Idem.

www.manaraa.com

ويلش (1995)، بوزان وليتل (2000)، ويلر (2000)، كين (2002)، كيل (2003)، كلارك (2005، 2007)، غونزاليس بيلاز (2005).

ويذهب بعض المفكرين - منهم باري بوزان - إلى أن جزءا من تجدد الإهتمام بأطروحات المدرسة الإنجليزية وإدماجها في مناقشات العلاقات الدولية خارج المملكة المتحدة وأستراليا يرجع إلى صعود النظرية البنائية التي تُقاسمها بعض المنطلقات مثل الأبعاد الإجتماعية للنظام الدولي [1]. غير أن هذا الرأي قُوبل بالنقد من البعض الآخر، إذ أنه ليس كل البنائيين ومنظري المدرسة الإنجليزية يقبلون هذه المنطلقات أو الأصول والإهتمامات المشتركة. حيث يجادل إيمانويل أدلر - على سبيل المثال - بأن منهج المدرسة الإنجليزية "لا علاقة له ببناء الحقائق الإجتماعية من خلال المعرفة واللغة المبنية اجتماعيا". وهي وجهة النظر التي رد عليها باري بوزان بالقول أن "اعتبار المجتمع كموضوع للدراسة يتطلب شكلاً من أشكال الفهم البنائي". بينما ذهب كريستيان رويس سميت إلى أن كلي الجانبين في مناقشة المدرسة الإنجليزية / البنائية يميلان إلى رسم كاريكاتوري غير دقيق للآخر [2]. لكن حسبه يمكن تمييز ثلاث نقاط أو اهتمامات تلتقي فيها كل من البنائية والمدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية: ففي الأولى يجادل البنائيون أن البنى المثالية (الفكرية) والمعيارية لا تقل أهمية عن البنى المادية في السياسة الدولية، وهي فكرة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأفكار المدرسة الإنجليزية للنظرية الدولية كنظرية معيارية. وفي الثانية يعتبرون أن البنى المثالية هي من تشكل الهويات، وبالتالي تُشكل مصالح الفاعلين في السياسة الدولية. وفي الثالثة يجادلون بأن العلاقة بين الوكلاء (الفواعل) والبنى هي علاقة تأسيسية بشكل متبادل. ويترتب على هذا أن المعنى في السياسة الدولية مبني اجتماعياً، وأن البنى المثالية هي من تصنع أو تنتج الهويات والمصالح والسلوكيات [3].

وبغض النظر عن سجال درجة التقارب أو التباعد بين منطلقات واهتمامات كل من البنائيين ومنظري المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية، إلا أن الثابت هو عودة اهتمام كثير من الباحثين والمفكرين بما تطرحه المدرسة من مفاهيم وأفكار وافتراضات نظرية لفهم وتحليل والعلاقات الدولية، لعل أهمها - كما يُستشفُ من الكتابات الأكاديمية حول المدرسة - هو مفهوم المجتمع الدولي، بل إن هناك من يستبدل اسم المدرسة بمسمى "نظرية المجتمع الدولي".

2- المجتمع الدولي: المفهوم الأساسي في أطروحات المدرسة الإنجليزية

تعود فكرة المجتمع الدولي إلى الفقيه القانوني الهولندي هوغو غروشيوس الذي أسس لمفهوم مجتمع دولي تحكمه قواعد قانونية "دولية". وفي إطار تخصص العلاقات الدولية تم طرح المفهوم وتطويره من قبل كتاب المدرسة الإنجليزية [4] الذين لا يتفقون مع مفهوم النظام الدولي الذي قدمه الواقعيون، ولا مع مفهوم المجتمع العالمي الذي قدمه الليبراليون، بل حاولوا أن يقدموا مفهوما وسطا بينهما. كيف ذلك؟

---

(1) Balkan Devlen and Patrick James, "The English School ,International Relations, and Progress", International Studies Review, vol 7, 2005, pp 171–197, p171.
(2) Alex J. Bellamy, The English School, In Martin Griffiths, (ed), International Relations Theory for the Twenty-First Century: An introduction. USA, Routledge, 2007. P77.
(3) Ibid, p77.
(4) Barry Buzan, op.cit, p328.

www.manaraa.com

قدم كل من هيدلي بول وآدم واتسون تعريفا للمجتمع الدولي يفيد بأنه مجموعة من الدول (أو بشكل عام مجموعة من المجتمعات السياسية المستقلة) التي لا تشكل مجرد نظام، بل تضع - من خلال الحوار والموافقة - قواعد ومؤسسات مشتركة لتسيير علاقاتها فيما بينها، وتعتقد بوجوب المحافظة على هذه الترتيبات [1]. وقد أُعتبر هذا التعريف مرجعيا بالنسبة لمفكري ومنظري المدرسة الإنجليزية، حيث ميزوا بين ثلاثة مفاهيم أساسية يمكن أن تنتظم حولها العلاقات الدولية: النظام الدولي، المجتمع الدولي، والمجتمع العالمي. وطريقة تشكلها كالتالي: [2]

- يتشكل النظام الدولي عندما يكون هناك اتصال كافٍ بين دولتين أو أكثر، ويكون لكل منها تأثير كافٍ على قرارات بعضها البعض، مما يجعلهم يتصرفون كأجزاء في بنية واحدة. ووفقًا لهذا التعريف، فإن النظام الدولي يتعلق بشكل أساسي بسياسات القوة بين الدول التي تكون ردود أفعالها مشروطة بهيكل الفوضى الدولية.

- ويتواجد أو ينشأ المجتمع الدولي عندما تتصور مجموعة من الدول ذات التفكير المتماثل أو المتشابه أنها ملزمة بمجموعة مشتركة من القواعد في علاقاتها مع بعضها البعض، تسهر على وضعها وتنفيذها مؤسسات مشتركة. وبعبارة أخرى، فإن المجتمع الدولي يدور حول إنشاء والحفاظ على معايير وقواعد ومؤسسات مشتركة بين الدول.

- بينما يُعتبر المجتمع العالمي أكثر اتساعا وشمولية من المجتمع الدولي، لأنه يتجاوز مفهوم الدولة كفاعل وحيد ليضم إليها الأفراد والفاعلين الآخرين من غير الدول، وفي النهاية كل سكان العالم كمحور للهويات والترتيبات المجتمعية العالمية.

نلاحظ من خلال هذا التمييز أن مفكري المدرسة الإنجليزية يأخذون من الواقعيين فكرة الدولة كفاعل أساسي تنتظم حولها الحياة السياسية الدولية وتدور في فلكها كل الفواعل الأخرى من غير الدولة، كما يأخذون من الليبراليين (المثاليين) فكرة المجتمع كمجموع قواعد وترتيبات مؤسسية مشتركة تلتزم بها الوحدات المكونة لهذا المجتمع، وبالجمع بين ما يأخذونه من الواقعيين والمثاليين فإنهم يصلون إلى مفهوم المجتمع الدولي.

ولمفهوم المجتمع الدولي عناصر أساسية يقوم عليها. يتمثل العنصر الأساسي الأول في الطابع الفريد للعضوية التي تقتصر على الدول ذات السيادة، فالدول هي الفاعل الأساسي في الحياة السياسية الدولية، ذلك أنها الوحيدة التي يمكنها أن تعترف بحق بعضها البعض في الحقوق والإمتيازات نفسها كما جادل مارتن وايت. وهنا نجد أن فعل الإعتراف المتبادل بين الدول بالحقوق والإمتيازات نفسها يشير في الحقيقة إلى وجود ممارسة اجتماعية قد تَمَّت بين هذه الدول، وبموجبها تم وضع أو تأسيس إحدى لبنات أو خصائص مجتمع الدول الذي سوف ينشأ، وفي تحديد شكل ونمط هوية هذا المجتمع. باختصار، يعتبر الإعتراف الخطوةَ الأولى في بناء ما يسمى بالمجتمع الدولي [3].

إذا عدنا إلى استقراء التاريخ، نجد أن الصين لم تنل الإعتراف بها من أعضاء المجتمع الدولي (آنذاك المجتمع الدولي الغربي- الأوروبي) كدولة ذات سيادة إلا في سنة 1942، وذلك عندما تَخلَّت الدول الغربية أخيرًا عن تعاليها وكبريائها الحضاري والثقافي. فلقد تم تعريف العضوية - خاصة في القرن التاسع عشر - من خلال "معيار الحضارة" الذي وضع شروطًا للإعتراف بالآخر تتوافق مع القيم والمعتقدات الأوروبية. ولأنه كان هناك تمايز ثقافي في التجربة

(1) Ibid, p330.
(2) Yannis Stivachtis, (Feb 23 2018), Introducing the English School in International Relations Theory, E-International Relations, in website: https://www.e-ir.info/pdf/72836, p1. (23/04/2021).
(3) Idem.

www.manaraa.com

الأوروبية للمجتمع الدولي عن غيرها، لم يتم الإعتراف بالصين كعضو شرعي في المجتمع الدولي وحُرِمت من العضوية المتساوية. فإذا لم تعترف دول الغرب والصين ببعضهما البعض كأعضاء متساوين، فكيف يمكننا تصنيف علاقاتهما؟

هنا نرى كيف يمكن لديناميكية النظام الداخلي (للدول) والمجتمع (الدولي) أن ترسم بشكل مفيد الحدود التاريخية للإدماج والإقصاء. لقد كان هناك قدر كبير من التواصل والتفاعل بين الصين ودول الغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لكن كان مدفوعًا بالمنطق الإستراتيجي والاقتصادي. وبشكل حاسم، لم يعتقد أي من الجانبين أنه جزء من القيم والمؤسسات المشتركة نفسها. وعليه، فإنه في حالة عدم قبول الصين لقواعد ومؤسسات المجتمع الدولي الأوروبي القائم فمن المنطقي القول بأن الصين كانت جزءًا من النظام الدولي، لكنها لم تكن عضوًا في المجتمع الدولي. هذا الإستنتاج يذكرنا بمقولة منظري المدرسة الإنجليزية - وعلى رأسهم هيدلي بول - التي ترى أنه من المنطقي أن يكون النظام (الدولي) هو الفكرة الأساسية والسابقة عن المجتمع (الدولي)، فيمكن أن يوجد نظام دولي بدون مجتمع، لكن العكس ليس صحيحًا [1].

بعد العضوية، فإن العنصر الثاني ينطوي على التفكير فيما يعنيه "تصرف" الدولة كفاعل أو عضو في المجتمع الدولي. هنا تواجه المدرسة الإنجليزية انتقادات من التجريبيين الذين يجادلون بأن البنى الجماعية (هنا المجتمع الدولي) لا يمكن أن يكون لها وكالة (ممثل أو وكيل). فماذا يعني إسناد الوكالة إلى جماعات أو وحدات مثل الدول؟

إحدى الإجابات المباشرة هي أن الدول تتصرف من خلال ممثليها أو أصحاب المناصب والمسؤوليات فيها. فكل دولة تُوظِّف مسؤولين وموظفين يؤدون الأعمال المتعلقة بالمصالح الخارجية نيابة عنها، من القنصليات التي تتعامل مع "المواطنين" الرعايا في الدول الأجنبية إلى "رئيس الدولة" المسؤول الأول عن تمثيل دولته في الخارج. وبالتالي - بالمعنى الضيق- فإن رجال الدبلوماسية والسياسة الخارجية هم الوكلاء الحقيقيون للمجتمع الدولي. وهذا هو المعنى الأصلي الذي ظهر به مصطلح "المجتمع الدولي" في القرن الثامن عشر. إذن، من الناحية النظرية يدافع أنصار المدرسة الإنجليزية عن فكرة أن الدول هي الفواعل الأساسية في المجتمع الدولي، لكن من ناحية تنزيلها على أرض الواقع يلجؤون إلى الإستعاضة عنها بالأفراد الذين ينوبون عنها ويمثلونها في المجتمع الدولي [2].

لكن مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، لم تعد الدول ذات السيادة هم الأعضاء الوحيدون في المجتمع الدولي، فقد زاحمتهم فواعل أخرى عديدة من غير الدول. ويجادل بعض مؤرخي العلاقات الدولية أن هذا الوضع ليس حكرا على الفترة الحالية فقط، وإنما يمكن إيجاد أمثلة له في التاريخ، حيث يمكن الحديث عن دور الشبكة الدبلوماسية التابعة للكنيسة الكاثوليكية والسلطات السيادية المؤهلة التي مُنحت للجهات الفاعلة غير الحكومية مثل حقوق شن الحرب وضم الأراضي التي تم نقلها إلى الشركات التجارية الكبرى في العصر الإمبراطوري. ويمكن الحديث الآن عن دور المنظمات الدولية غير الحكومية المؤثرة في المجتمع الدولي، مثل الأمم المتحدة التي تشارك أحيانًا في صياغة معاهدات متعددة الأطراف الدولية.

(1) Barry Buzan, op.cit, p331.
(2) Yannis Stivachtis, op.cit, p1.

www.manaraa.com

يتمثل العنصر الثالث في المصالح المشتركة، فإذا كان عنصر الاعتراف المتبادل بين الدول مهمًا للغاية بالنسبة لفهم نظرة المدرسة الإنجليزية للمجتمع الدولي إلا أنه ليس شرطًا كافيًا لوجوده. يجب أن يكون بين الدول بعض الحد الأدنى من المصالح المشتركة، مثل التجارة الدولية، وحرية التنقل والسفر، ... إلخ. ببساطة، ضرورة وجود ما يؤدي إلى الإستقرار في المجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، كلما ارتفعت مستويات الإعتماد الإقتصادي المتبادل كلما زاد احتمال قيام الدول بتطوير مؤسسات لتحقيق المصالح والأغراض المشتركة. ومع أن استقلال الدول ذات السيادة يعتبر عاملاً مُقيِّدًا في تحقيق الأهداف المشتركة بين الدول، وبالتالي قد يَحدُّ من تحقيق وتجسيد هذه المصالح المشتركة ويهدد وجودها - كنشوب الخلافات والنزاعات وحتى الحروب بين الدول - إلا أن هيدلي بول يجادل أن هذه الإستقلالية وما ينجم عنها لا تنفي وتنسف فكرة وجود مجتمع دولي حتى في ظل الحرب، فأثناء فترة الحرب العالمية الثانية تم احترام بعض قوانين الحرب، وربما الأهم من ذلك أنه في هذه الفترة نفسها تمت محاولة بناء نظام جديد يعتمد إلى حد كبير على القواعد والمؤسسات نفسها التي كانت تعمل في حقبة ما قبل الحرب. وهذا ما دفع هيدلي بول إلى القول بأن "عنصر المجتمع كان موجودًا دائمًا" في النظام الدولي الحديث [1].

3- تحليل المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية

يجادل منظرو المدرسة الإنجليزية أن هناك ثلاث صور أو تقاليد فلسفية [2] تحكم فهم وتحليل السياسة الدولية، سماها مارتن وايت الواقعية، والعقلانية، والثورية. وأطلق عليها هيدلي بول الهوبزية، والغروشيوسية، والكانطية. ومع أن وايت يميل إلى تبني أطروحات العقلانية، إلا أنه يرى بوجوب العودة إلى أطروحات التقاليد الفلسفية الثلاثة من أجل فهم سليم وصحيح للسياسة الدولية. ولقد جاء وايت بفكرة التقاليد الثلاثة في سياق ملاحظته الخاصة بأنه لا يمكن فصل النظرية الدولية عن الأشكال القانونية والتاريخية والفلسفية المعرفية التي استندت إليها ونشأت في إطارها، لذلك لدينا تقاليد واسعة في الفكر بدلاً من التركيز على نظريات شكلية منقطعة أو منفصلة عن أصولها [3]. التقاليد الفكرية هنا ليست ركائز تقوم عليها المدرسة الإنجليزية، بل هي أنماط من التفكير حول السياسة الدولية، لذلك فهي تساعدنا على فهم منطق التفكير والتنظير لدى مختلف النظريات السائدة في حقل العلاقات الدولية.

من الناحية المنهجية، لا يسعى منظرو المجتمع الدولي إلى وضع واختبار الفرضيات بهدف بناء قوانين علمية للعلاقات الدولية، ولا يحاولون شرح وتفسير العلاقات الدولية علميا وتنميطها في شكل نماذج ومقولات نظرية تعميمية كما يفعل الواقعيون. بل يحاولون فهمها، ولا يتأتَّى هذا الفهم إلا باتباع مقاربة تاريخية وقانونية وفلسفية أوسع للعلاقات الدولية. تتعلق العلاقات الدولية في نظرهم بالتميز واستكشاف الوجود المعقد لكل العناصر والمشاكل المعيارية التي تقدمها لقادة الدول. فالقوة والمصالح الوطنية مهمة، وكذلك القواعد والمؤسسات المشتركة.

---

[1] Idem.

[2] التقليد هو شكل من أشكال الميراث الفكري. هو طريقة فكرية تنتقل عبر الأجيال. يعتقد المشاركون في التقليد أن ما يفعلونه وطريقة تفكيرهم يمكن إرجاعها إلى الأجيال السابقة. من هذا المنظور، تُشتق سلطة التقليد من ماضيه. والتقاليد الفكرية سائدة وشائعة في مختلف نظريات العلاقات الدولية. لكن الإشكال الذي يطرح بالنسبة للتقاليد الفكرية هو النزعة الحضورية، أي قراءة الماضي بعيون الحاضر. وهذا ما قد يؤدي إلى تشويه أو سوء فهم أو حتى التوظيف لهذا الميراث الفكري.

[3] Alex J. Bellamy, op.cit. p78.

www.manaraa.com

الدول مهمة، وكذلك البشر لهم أهمية كبيرة في العلاقات الدولية. وكما يقع على رجال ونساء الدولة مسؤولية وطنية تجاه وطنهم ومواطنيهم، فكذلك تقع على عاتقهم مسؤولية دولية لمراقبة واتباع القانون الدولي واحترام حقوق الدول الأخرى، ولديهم مسؤولية إنسانية للدفاع عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. باختصار، المجتمع الدولي هو مقاربة لعالم من الدول ذات السيادة حيث يوجد كل من القوة والقانون جنبا إلى جنب، وعالم من البشر في الوقت نفسه، وغالبًا ما يكون من الصعب التوفيق بين مطالب وادعاءات كليهما [1].

ورغم أن منظري المجتمع الدولي لم ينخرطوا في النقاش الأول الذي دار بين الواقعيين والليبراليين، إلا أنهم رفضوا الإستقطاب الحاد الذي حدث بينهما، وجادلوا أن الباحث والعَالِم التاريخي لا يختار بين القوة والقانون بالطريقة القاطعة التي يوحي بها النقاش، فلا يمكن الإنتصار لطرف على حساب الآخر. بينما في النقاش الثاني بين التقليدية والسلوكية انحاز منظرو المجتمع الدولي إلى التقليديين في ادعائهم عدم إمكانية بناء "قوانين" للعلاقات الدولية وفق نموذج العلوم الطبيعية. بالنسبة لهم هذا المشروع معيب، فهو يقوم على قراءة فكرية خاطئة لطبيعة العلاقات الدولية، لأن العلاقات الدولية هي مجال للعلاقات الإنسانية ككل، وبالتالي فهي معيارية ولا يمكن فهمها بشكل كامل بعبارات غير معيارية. إن العلاقات الدولية تتعلق بالفهم وليس بالتفسير، إنها تنطوي على ممارسة الحكم judgment، أي أن يضع الباحث والعالم نفسه مكان رجال الدولة لمحاولة فهم المعضلات التي يواجهونها في صنع قرارات السياسة الخارجية [2].

يحتل مفهوم الفوضى أهمية بالغة لدى منظري المدرسة الإنجليزية، حيث يرون أن غياب سلطة عليا ومركزية فوق سلطات الدول لا يعني أبدا أن العلاقات بين الدول تُدار وفق منطق القوة ومقتضياتها ومعادلاتها كما يَدَّعي الواقعيون، فغياب السلطة على المستوى الدولي ليس مرادفا حتميا لحضور القوة، وإنما يؤدي غياب السلطة المركزية إلى ظهور أنماط من السلوكيات الدولية تخضع إلى قيود قانونية وأخلاقية تلتزم بها الدول وتعيش في كنفها. وفي الجانب المقابل يرفضون كذلك دعوات المثاليين إلى التغيير الجذري للنظام الدولي القائم، واستبدال مؤسساته (وفي مقدمتها الدولة) بمؤسسات جديدة تستجيب لفكرة الكوسموبوليتانية [3]. ويحاول أنصار المدرسة لفت انتباهنا إلى أن نظرة فاحصة ومُتأمِّلة ستقودنا إلى إدراك ذلك المستوى العالي من النظام بشكل مدهش، والمستوى المنخفض من العنف بين الدول بالنظر إلى وجودهم في حالة "الفوضى" بشكل مدهش كذلك. إنهم يدعوننا إلى التفكير في المستوى المحتمل للعنف والخوف وانعدام الأمن وانعدام الثقة في أكثر المجتمعات المحلية استقرارًا في حالة انهيار السلطة السيادية؟ لا شك أن النتيجة الأكثر ترجيحًا ستكون حالة من الفوضى تفوق نتائجها ما هو موجود على المستوى الدولي [4].

تحاول المدرسة الإنجليزية - أو نظرية المجتمع الدولي كما يحلو للبعض تسميتها - أن تكون بديلا عن الواقعية والليبرالية معا، لكنها في الوقت نفسه لم تستطع أن تبتعد كلية عن أطروحاتهما. فهيدلي بول راهن على دور

---

(1) Robert Jackson, op.cit, p53.
(2) Ibid, p53.
(3) مارتن غريفيثس، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص255.
(4) Andrew Linklater, The English School, In Scott Burchill and all (eds), Theories of International Relations, USA, Palgrave Macmillan, 3rd edition, 2005, p84.

www.manaraa.com

مؤسسات المجتمع الدولي (كالحرب، والقوى العظمى، والقانون الدولي، والدبلوماسية، وتوازن القوة) في الحفاظ على النظام الدولي وعلى العلاقات بين الدول، لكن ليس بوصفها ميدان منافسة واحتراب بين الدول من أجل القوة والثروة، وإنما بوصفها ميدانا تتجسد من خلاله حقوق والتزامات الدول اتجاه بعضها البعض [1]. لقد أكد منظرو المدرسة على أن النظام السياسي الدولي أكثر حضارة وتنظيمًا مما يقترحه الواقعيون والواقعيون الجدد، لكنهم لم يُهملوا حقيقة أن العنف بين الدول أمر لا يمكن القضاء عليه تماما كما يحلم به الطوباويون الذين يؤمنون بإمكانية السلام الدائم، فـ "هناك دائما ما هو أكثر في السياسة الدولية مما يقترحه الواقعيون، ولكنه سيكون أقل بكثير من الرغبات العالمية". وهذا هو السبب الذي يجعل من منظري المدرسة الإنجليزية يعتقدون بمحدودية التقدم في السياسة الدولية [2].

يركز أنصار المدرسة الإنجليزية على دور المؤسسات في العلاقات الدولية أكثر من تركيزهم على دور المنظمات الدولية، بل يرون أن الثانية هي نتاج للأولى. فالمؤسسات تشير إلى الممارسات طويلة المدى بين الدول (مثل الدبلوماسية والقانون والحرب)، بينما المنظمات فتشير إلى الهياكل البيروقراطية الدولية التي قد يتم إنشاؤها لتسهيل تفاعل الدول مع بعضها البعض. ويجادلون أن فعالية المنظمات الدولية تعتمد على وظيفية المؤسسات الأساسية للمجتمع الدولي [3].

يعتقد أنصار المدرسة كذلك أن التمييز بين النظام الدولي والمجتمع الدولي يساعدنا على تمييز وتفسير نمط وطبيعة العلاقات بين الدول. فعلى سبيل المثال، كان هناك اختلاف جوهري تاريخيًا في نوع العلاقات بين الدول الأوروبية والإمبراطورية العثمانية، حيث عكست العلاقات بين الدول الأوروبية وجود مجتمع دولي أوروبي من جهة، بينما عكست العلاقات بين الدول الأوروبية والإمبراطورية العثمانية وجود نظام دولي من جهة أخرى. وبالمثل، يعكس التفاعل بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجود مجتمع دولي، بينما يمكن وصف تفاعل الاتحاد الأوروبي مع تركيا (غير العضو) بالنظام الدولي الأوسع.

وعلى الرغم من فائدته، إلا أن التمييز بين النظام الدولي والمجتمع الدولي قد أثار انتقادات كثيرة، لأنه حتى في النظام الدولي يمكن للمرء أن يلاحظ وجود بعض القواعد وعمل بعض المؤسسات. وقد أدى هذا النقاش إلى قبول فرضية أن النظام الدولي يُمثل شكلاً ضعيفًا للمجتمع الدولي [4]. وطوال الجزء الأكبر من التاريخ، لم يكن هناك أي نظام دولي أو مجتمع دولي واحد. بدلاً من ذلك، كان هناك العديد من المجتمعات الدولية "الإقليمية"، لكل منها قواعدها ومؤسساتها المميزة، كلها كانت مبنية على حضارات وثقافات تتسم بطابع الخصوصية لا العالمية، بما في ذلك الإختلاف في الأديان وأنظمة الحكم والقوانين والمفاهيم المختلفة للعالم. وهذا بدوره يعني أن العلاقات بين الكيانات السياسية التي كانت أعضاء في مجتمعات دولية إقليمية مختلفة لا يمكن أن تتم على الأساس الأخلاقي والقانوني نفسه للعلاقات داخل المجتمع نفسه، لأن قواعد كل مجتمع إقليمي فردي كانت حصرية وخاصة من الناحية الثقافية. لم تكن هناك مجموعة واحدة متفق عليها من القواعد والمؤسسات تعمل عبر حدود أي جمعيتين أو أكثر

---

[1] المرجع نفسه، ص255.

[2] Andrew Linklater, op.cit, p84.

[3] Yannis Stivachtis, op.cit, p1.

[4] Ibid, p2.

www.manaraa.com

من الجمعيات الإقليمية والدولية للتحدث باسم مجتمع دولي واسع. علاوة على ذلك، كانت الاتصالات بين المجتمعات الدولية الإقليمية محدودة أكثر بكثير من الإتصالات داخلها. وبالتالي، فإن ظهور مجتمع دولي عالمي حقيقي لن يكون ممكناً ما لم تتمكن إحدى المجتمعات الإقليمية الدولية من توسيع نفسها إلى درجة يمكن معها دمج جميع المجتمعات الأخرى في مجتمع عالمي واحد منظم حول مجموعة مشتركة من القواعد والقيم [1]. وهذا يؤدي بنا إلى القول بعالمية النظام الدولي وخصوصية المجتمعات الدولية.

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، نُظِر إلى المجتمع الدولي على أنه ارتباط متميز للدول الأوروبية و"المتحضرة" يرتكز على القانون الدولي والدبلوماسية وتوازن القوى. كان هناك شعور بأن مجتمعات الدول الأوروبية - في تعاملاتها مع بعضها البعض - كانت ملزمة بمعايير معينة للسلوك لا تنطبق على تعاملاتها مع المجتمعات الأخرى. وكرّس المحامون الدوليون في القرن التاسع عشر التمييز الثقافي بين الأوروبيين وغير الأوروبيين، وبين الشعوب "المتحضرة" و"غير المتحضرة"، ويتجلى ذلك من خلال تمايز الاعتراف القانوني الدولي بين الفئتين. ومع انتشار مؤسسات المجتمع الدولي الأوروبي في جميع أنحاء العالم، سعت العديد من الدول غير الأوروبية إلى الإنضمام إلى المجتمع الدولي، وبالتالي احتاجت الدول الأوروبية إلى تحديد الشروط التي بموجبها يمكن للكيانات السياسية غير الأوروبية أن تنظم إلى مجتمعها، وكانت النتيجة إنشاء معيار "الحضارة" الذي عكس معايير الحضارة الأوروبية الليبرالية. تَضمَّن معيار الحضارة عناصر مثل ضمان حقوق الإنسان الأساسية والحفاظ على النظام القانوني المحلي الذي يضمن العدالة للجميع. وبالتالي - وبحكم التعريف - فإن الدول غير الراغبة أو غير القادرة على ضمان مثل هذه الحقوق لا يمكن اعتبارها "حضارية". وهنا نلاحظ كيف يتم من خلال هذا المعيار التدخل في طرق إدارة الدول لعلاقاتها الخارجية، بل وحتى في الطريقة التي تحكم بها نفسها وتدير بها أمورها الداخلية [2]. أدى تبني هذا المعيار كذلك إلى خلق علاقات هرمية بين فئتين من الدول: "المدنيون المتحضرون" و "البرابرة، أو بعبارة أخرى أكثر تهذيبا بين "المعلمين" و"التلاميذ".

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، نشأ مجتمع دولي جديد ضم تقريبًا جميع القواعد والممارسات التي تطورت في المجتمع الدولي الأوروبي بما في ذلك القانون الدولي والدبلوماسية، بالإضافة إلى افتراضاته الأساسية حول السيادة والمساواة القضائية للدول المعترف بها كأعضاء مستقلين في المجتمع. وقد كان إنشاء عصبة الأمم في عام 1920 من أهم مؤسساته. لم يأتِ الدافع وراء إنشاء العصبة من دول أوروبا بل جاء من الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، مما يدل على تغيير في طبيعة النظام الدولي. وقد أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام 1939 إلى توقف عمل العصبة، وبالتالي أدى إلى تدمير ذلك المجتمع الدولي بالذات.

شكل إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945 تعبيرا عن مجتمع دولي جديد آخر. وفي الواقع، فقد تم تكرار العديد من المبادئ والهياكل الموجودة في العصبة من قبل الأمم المتحدة. ولم يعد مقبولا أن يظل معيار "الحضارة" شرطا للقبول والإنخراط في هذا المجتمع، باعتباره إهانة لمثلي الحضارات غير الأوروبية، لأن الوضع القانوني المميز الذي ادعته الدول الأوروبية لنفسها لم يكن يعني فقط تقسيم العالم بين دول "متحضرة" و"غير متحضرة"، ولكن أيضًا

(1) Ibid, p2.
(2) Ibid, p2.

www.manaraa.com

الحفاظ على علاقة هرمية بين الدول. ونتيجة لذلك، بدأت الدول غير الأوروبية والمجتمعات المستعمرة في شن حملات ضد "معيار الحضارة"، والذي تم إلغاؤه في النهاية عندما بدأت عملية إنهاء الاستعمار، مما أدى إلى نهاية عصر الإمبراطورية والإمبريالية.

إبان فترة الحرب الباردة (1947-1991) تميز العالم بثنائية قطبية طرفاها كل من الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الدائرة في فلكيهما، ونجم عنها انقسام المجتمع الدولي الجديد "الناشئ والرخو نسبيا" إلى مجتمعين دوليين شبه عالميين "أكثر صلابة". إلا أن نهاية الحرب الباردة في عام 1991 قد عبرت عن شيئين: 1) توقف انقسام المجتمع الدولي العالمي عن الوجود. 2) ظهور مجموعة من المجتمعات الدولية الإقليمية ذات درجات مختلفة من "السماكة" تدريجيًا ضمن حدود المجتمع الدولي "الأرق" [(1)].

إلى جانب ما ذكرنا عن تشكل وزوال المجتمعات الدولية، هناك نقاش رئيسي داخل المدرسة الإنجليزية حول خاصتي التعددية والتضامن داخل المجتمع الدولي. فتشير التعددية إلى المجتمعات الدولية التي تتمتع بدرجة منخفضة نسبيًا من القواعد والمؤسسات المشتركة. أما التضامن فيشير إلى تلك المجتمعات الدولية التي تتمتع بدرجة عالية نسبيًا من القواعد والمؤسسات المشتركة. ويدور نقاش التعددية أو التضامن بشكل أساسي حول كيفية ارتباط المجتمع الدولي بالمجتمع العالمي، أو بعبارة أخرى، بالبشر على وجه الأرض [(2)]. وقد كان الإنشغال والسؤال الرئيسي لأصحاب نظرية المجتمع الدولي هو كيفية تقليل التوتر والتعارض بين احتياجات وضرورات الدول واحتياجات ومتطلبات عموم الجنس البشري؟

وتبعا لهذا الإنشغال الرئيسي لنظرية المجتمع الدولي، هناك انشغال ثانٍ لا يقل عنه أهمية، يتعلق بما إذا كان ينبغي للقانون الدولي أن يشمل القانون الطبيعي أو القانون الوضعي. فالقانون الطبيعي هو فلسفة تدعو إلى أن حقوقًا أو قيمًا معينة متأصلة في الطبيعة البشرية ويمكن فهمها عالميًا من خلال العقل البشري. وبعبارة أخرى، يشير القانون الطبيعي إلى مجموعة من المبادئ الأخلاقية الثابتة التي تُعتبر أساسًا لكل سلوك بشري. أما القانون الوضعي فيشير إلى القوانين الوضعية لمجتمع أو دولة معينة. أي هي قوانين تُعبر عن حقوق مكتسبة أنشأها المجتمع، وهي قابلة للتعديل والتغيير، كما أنها تتسم بالخصوصية والمحلية.

يتجلى هذا الجدل بشكل أكثر حدة بين مطالب احترام سيادات الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية (الخاصية التعددية لمجتمع الدول) من جهة، وفكرة أن الحقوق العالمية منوطة بجميع البشر (الخاصية التضامنية لمجتمع الدول) من جهة أخرى. مثال سريع لذلك هو حالة سوريا، حيث يرى أصحاب القراءة التعددية أنه على الرغم من الفظائع المروعة التي خلفتها الحرب الأهلية الوحشية منذ العام 2011، إلا أن سوريا دولة ذات سيادة ومسؤولة عن أراضيها وشعبها، وبالتالي لا يجب أن يكون هناك تدخل في شؤونها الداخلية. بينما يؤكد أصحاب القراءة والموقف التضامني على أن الالتزام المطلق بحماية الحياة البشرية يُبيح ويُشرعِن التدخل الدولي في الحرب الأهلية السورية. إذن، يقترح كلا الموقفان نوعًا مختلفًا تمامًا من المجتمع الدولي. فالتعددية والتضامن هنا، على الرغم من أنهما متضادان ظاهريًا، إلا أنهما يشكلان مبادئ تأطير لمناقشة حول حدود وإمكانيات المجتمع الدولي. يدور هذا النقاش في

(1) Idem.
(2) Andrew Linklater, op.cit, p 93.

www.manaraa.com

الغالب حول أفضل السبل للتوفيق بين رغبات واحتياجات كل من الناس والدول معا. وبهذا المعنى، ينظر الباحثون إلى ما تطرحه المدرسة الإنجليزية على أنه أداة أساسية في نظرية العلاقات الدولية تحاول من خلالها إيجاد توازن في العمل بين كيفية عمل السلطة والمصالح ومعايير العدالة والمسؤولية في المجتمع الدولي [1].

بالنسبة لمسألة القوة، يدرك منظرو المجتمع الدولي أهميتها في الشؤون الدولية، كما أنهم يركزون على دور الدولة والنظام الدولي في العلاقات الدولية. لكنهم يرفضون وجهة النظر الواقعية القائلة بأن السياسة الدولية هي انعكاس لمفهوم "حالة الطبيعة" الذي أورده توماس هوبز، حيث لا توجد فيها معايير دولية على الإطلاق. إنهم ينظرون إلى الدولة على أنها مزيج من (Machtstaat دولة السلطة) و (Rechtsstaat دولة دستورية)، فالقوة والقانون كلاهما من السمات الجوهرية للعلاقات الدولية. صحيح أن هناك فوضى دولية بمعنى أنه لا توجد حكومة عالمية، لكن الفوضى الدولية هي حالة اجتماعية وليست معادية للمجتمع، أي أن السياسة الدولية هي "مجتمع فوضوي" بتعبير هيدلي بول. يدرك منظرو المجتمع الدولي أيضًا أهمية الفرد في العلاقات الدولية، ويجادل بعضهم بأن الأفراد أكثر أهمية من الدول. لكن على عكس العديد من الليبراليين المعاصرين، يميل منظرو المجتمع الدولي إلى اعتبار المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية فواعل هامشية وليست مركزية في السياسة العالمية. إنهم يؤكدون على العلاقات بين الدول ويقللون من أهمية العلاقات عبر الوطنية [2].

بالرغم من أن منظري المجتمع الدولي يشاطرون ما ذهب إليه الواقعيون في الحديث عن أهمية القوة والمصلحة الوطنية، إلا أنهم يعتقدون أنه إذا دفعنا وجهة النظر الواقعية إلى نهايتها المنطقية فستظل الدول دائما مُنشغلة بحسابات وسياسات القوة، وفي حالة الفوضى البحتة فإنه لا يمكن أن تكون هناك ثقة متبادلة بين الدول. بيد أن هذا الرأي مُضلل، فصحيح أن هناك حروبا محتملة الحدوث دائما، إلا أن الدول ليست منشغلة باستمرار بمسألة حجم القوة فيما بينها، ولا تعتبر تلك القوة تهديدًا حصريًا. ومن ناحية أخرى، إذا أخذنا وجهة النظر المثالية الليبرالية إلى أقصى حدودها المنطقية كذلك، فإن هذا يعني أن جميع العلاقات بين الدول تحكمها قواعد مشتركة في عالم مثالي من الإحترام المتبادل وسيادة القانون. ومن الواضح أن وجهة النظر هذه مُضللة كذلك. بالطبع هناك قواعد ومعايير مشتركة يُتوقَعُ من معظم الدول مراعاتها في معظم الأوقات؛ وبهذا المعنى، تشكل العلاقات بين الدول مجتمعا دوليا. لكن هذه القواعد والأعراف لا يمكن أن تضمن في حد ذاتها الانسجام والتعاون الدوليين. فالقوة وتوازن القوى لا يزالان مهمين للغاية في المجتمع الفوضوي [3].

وكمثال عما يُحاجج به أتباع نظرية المجتمع الدولي، تُوضح منظومة الأمم المتحدة كيف أن كلا من عنصري القوة والقانون موجودين في الوقت نفسه في المجتمع الدولي. فمجلس الأمن تم إنشاؤه وفقًا لواقع عدم تكافؤ القوة بين الدول، حيث أن القوى العظمى (الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا) تمثل الأعضاء الدائمين الوحيدين الذين لديهم سلطة استخدام حق النقض (الفيتو) على قرارات مجلس الأمن. وهذا تعبير عن الإعتراف بواقع القوة غير المتكافئة في السياسة الدولية، حيث تمتلك القوى العظمى حق النقض بحكم الأمر الواقع، إذ

(1) Yannis Stivachtis, op.cit, p 3.
(2) Robert Jackson, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, UK: oxford university press, fifth edition, 2013, p50.
(3) Ibid, p51.

www.manaraa.com

سيكون من الصعب جدًا إجبارها على فعل أي شيء لم تكن مستعدة لفعله. وهذا هو عنصر "القوة الواقعية وعدم المساواة" في المجتمع الدولي. بينما الجمعية العامة - على النقيض من مجلس الأمن - تم تشكيلها وفقا لمبدأ المساواة الدولية؛ فكل دولة عضو متساوية قانونيا مع كل دولة أخرى. لكل دولة صوت واحد، وتُتخذ قرارات الجمعية العامة بأغلبية أصوات الدول وليس بأصوات الأقوى. وهذا هو عنصر "القواعد والمعايير المشتركة" العقلاني في المجتمع الدولي. أخيرًا، تُقدم الأمم المتحدة أيضًا أدلة حول أهمية الأفراد في الشؤون الدولية، فقد روَّجت الأمم المتحدة للقانون الدولي لحقوق الإنسان بدءًا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948). واليوم يوجد هيكل مفصل للقانون الدولي الإنساني يُحدد الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأساسية التي تهدف إلى تعزيز مستوى مقبول للوجود البشري في العالم المعاصر. وهذا هو العنصر الكوسموبوليتاني في المجتمع الدولي [1].

الخاتمة:

قدم منظرو المدرسة الإنجليزية إسهامات مميزة في فهم وتحليل العلاقات الدولية، ورغم التجاهل الذي طالها في مختلف الدوائر الأكاديمية والبحثية لعقود من الزمن، إلا أن فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة كانت إيذانا بعودة المدرسة من باب عودة الإهتمام بالقيم في الدراسات الدولية الذي دشنته النظريات البنائية، وأصبح مفهوم "المجتمع الدولي" من الأيقونات البحثية التي لا يمكن تجاوزها بالنسبة للباحثين الراغبين في محاولة فهم وتحليل ما يحدث في السياسة الدولية.

أكدوا على الوجود المتزامن لكل من العناصر الواقعية والليبرالية في مفهوم وبناء المجتمع الدولي، فهناك القوة وهناك القانون (الأخلاق)، وهناك الصراع وهناك التعاون، وهناك الدول وهناك الأفراد. وبالطبع، لا يمكن تبسيط هذه العناصر المختلفة ورصّها جنبا إلى جنب في نظرية واحدة، أو اختزالها في متغير توضيحي واحد فقط، كما يفعل الواقعيون مع متغير القوة، أو كما يفعل الليبراليون مع متغير القانون. وإن تم فعل ذلك، ستكون نظرة بسيطة واختزالية للغاية للسياسة الدولية، وستشوه الواقع.

وحاججوا بأن نظرة فاحصة ومتأملة لواقع العلاقات الدولية اليوم تنبئنا كيف يتمظهر القانون والقوة معا في البنى والهياكل والمؤسسات والسلوكيات الدولية ... إلخ. وعليه يجب إدراك هذه الحقيقة من طرف صناع القرار في الدول والحكومات، ومن طرف العلماء والباحثين المختصين، إذا ما أرادوا أن يكونوا مسايرين فعلا للواقع الدولي. وبمعنى آخر، يمكن تجاوز الأطروحات الضيقة و الإختزالية لكل من الواقعيين (فوضوية النظام الدولي) والليبراليين (أخلاقيات المجتمع العالمي) بالتركيز على فكرة المجتمع الدولي التي يمكن أن تحتضن أطروحاتهما معا.

قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية:

1- تيم دان، المدرسة الإنجليزية، في تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث (محررون)، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016.

[1] Ibid, p52.

www.manaraa.com

2- مارتن غريفيثس، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

ثانيا- باللغة الأجنبية:

1- Alex J. Bellamy, The English School, In Martin Griffiths, (ed), International Relations Theory for the Twenty-First Century: An introduction. USA, Routledge, 2007.
2- Andrew Linklater, The English School, In Scott Burchill and all (eds), Theories of International Relations, USA, Palgrave Macmillan, 3rd edition, 2005.
3- Robert Jackson, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, UK: oxford university press, fifth edition, 2013.
4- Balkan Devlen and Patrick James, "The English School ,International Relations, and Progress", International Studies Review, vol 7, 2005, pp 171–197.
5- Barry Buzan, "From international system to international society: structural realism and regime theory meet the English school", International Organization, Vol. 47, No. 3, 1993, pp. 327-352.
6- Tim Dunne, The English School, in Robert E. Goodin (ed), The Oxford Handbook of Political Science, Oxford Handbooks Online, Online Publication Date: Sep 2013, In website: https://bit.ly/3x6kOup, (28/04/2021).
7- Yannis Stivachtis, (Feb 23 2018), Introducing the English School in International Relations Theory, E- International Relations, in website: https://www.e-ir.info/pdf/72836, (23/04/2021).

www.manaraa.com